AL MIHWAR : Jurnal Pendidikan Bahasa Arab
Homepage : https://journal.iainlhokseumawe.ac.id/index.php/almihwar
Email : jurnalalmihwar@iainlhokseumawe.ac.id
E-ISSN : 2986-8483

المسألة في ترجيح كون "لغة" حالًا

POSITIONING THE WORD '*LUGHATAN*' AS *HAL*

Danial Jamal
STAIN Teungku Dirundeng Meulaboh
Email: danial.jamal@staindirundeng.ac.id

Abstract. This study examines the use of the word 'lughatan' in everyday language from the past to the present, The word is often positioned (i'rab) as 'al-manshub 'ala naz'i al-khafid' rather than as 'hal'. This research aims to reinforce the classification of 'lughatan' as 'hal' in Arabic sentences and to explain the underlying reasons for this classification. By employing a descriptive-analytical methodology, the study seeks to analize divergent opinions among Nahwu scholars regarding the positioning of 'lughatan', both as 'al-manshub 'ala naz'i al-khafid' and 'hal', and the rationale for these positions. The data analysis concludes that 'lughatan' is appropriately positioned as 'hal' in various Arabic sentence constructions. The justification for this is that positioning should be understood straightforwardly, avoiding unnecessary complexity in the interpretation process.

Keywords: *I'rab, Lughatan, Hal, Arabic Language.*

Abstrak. Penelitian ini meneliti realitas penggunaan kata 'lughatan' yang sering digunakan dalam kehidupan sehari-hari dari dulu hingga sekarang. Kata ini sering diposisikan secara i'rab sebagai al-manshub 'ala naz'i al-khafid dan bukan sebagai hal. Penelitian ini bertujuan untuk memperkuat kedudukan kata 'lughatan' sebagai hal dalam kalimat bahasa Arab dan menjelaskan alasan-alasan terkait. Peneliti menggunakan metode deskriptif-analisis, dengan mengumpulkan data berupa perbedaan pendapat ulama Nahwu tentang kata 'lughatan', baik dari segi posisinya maupun alasan pemosisiannya sebagai hal. Data ini kemudian dideskripsikan dan dianalisis untuk mencapai kesimpulan. Hasil penelitian menunjukkan bahwa kata 'lughatan' dalam berbagai kalimat bahasa Arab berfungsi sebagai hal, dan alasan-alasan pemosisiannya adalah karena kata lughatan harus dipahami secara sederhana tanpa proses idhmar yang berlebihan.

Kata Kunci: *I'rab, Lughatan, Hal, Bahasa Arab.*

المقدمة

إن الكلمات في اللغة العربية لها مواقع في الجملة، ولكل الموقع وظيفة خاصة تحدد مفهوم الجملة أو حكمها بل تحدد أحوال أواخر الكلمات أي إعرابها. وذلك من خصائص اللغة العربية التي تتسم بها وتتميز من بين سائر اللغات في العالم. فوقوع الكلمة مبتدأ مثلًا يدل على ابتداء الجملة بها، وفاعلًا يدل على فاعليتها أي أنها ما وقع به الفعل الذي قبلها، ومفعولًا على أنها ما وقع عليه الفعل.

ومهما يكن ذلك، فإن مواقع الكلمات في الجملة كثيرة وأحوال أواخرها منحصرة جدًا حيث إنها تتكون من أربعة لا مزيد فيها وهي الرفع والنصب والجر والجزم. فهناك بعض المواقع التي تشترك في حال وبعضها في آخر. فالمبتدأ يشارك الخبر والفاعل في الرفع، والمفعولات يشارك بعضها بعضًا في النصب، وكذلك يشارك الاسم المجرور المضاف إليه في الجر.

والاشتراك في حال من الأحوال الإعرابية كما ظهر لنا ليس أمرًا اعتباطيًا وإنما هو لعلة تناط بها المواقع الإعرابية. فكل موقع لا يمكن الاستغناء عنه في الكلام أصيلًا لا عارضًا يكون حال آخره رفعًا، كالمبتدأ والخبر والفعل أو نائبه، ويسمى عمدة الكلام. وكل ما يمكن الاستغناء عنه في الكلام أصيلًا لا عارضًا كالمفعول به والمفعول المطلق والحال والمنادى وغيرها من المفعولات فهو منصوب، ويسمى فضلة الكلام (ابن مالك، ٢٠٠١). وكل ما يضاف إليه الفعل أو الاسم متوسطًا بحرف الجر أو غير متوسط به كالاسم المجرور والمضاف إليه فهو مجرور. وبقول آخر، إن الرفع علم العمدة، والنصب علم الفضلة، والجر علم الإضافة (الأستراباذي، ١٩٩٦).

وبناء على ذلك، فإن الاشتراك بين المواقع الإعرابية في حال من الأحوال الإعرابية قد يفضي بنا إلى التردد في تحديد الموقع الإعرابي بل إلى التوهم عنه البتة. وذلك لأن بعض المواقع الإعرابية قد يتشابه أو يتقارب بعضها مع بعض في الصيغة والمعنى إلى جانب اتفاقها في الحال الإعرابي كما بين المنصوب على نزع الخافض والحال، نحو قول النحاة: [الإعرابُ لغةً البيانُ]، فلفظ "لغة" يعربه بعض الناس منصوبا على نزع الخافض حيث إن أصل الجملة: [الإعراب في اللغة البيان]، ثم حذفت "في" فانتصبت "لغة" تشبيها بالمفعول به. وبعرب بعض آخر أنها حال جامدة مؤولة بالمشتق، فيكون التقدير: [الإعراب موضوعًا من اللغة الإعرابُ]، ثم حذفت الحال وهو لفظ "موضوعًا" وأنيب عنها لفظ "اللغة" فانتصبت بانتصابه.

ومن هذا المنطلق لقد انطلق الباحث في هذا البحث راميًا إلى ترجيح كون "لغة" حالًا ومستهدِفًا لمحاولة تعليله تعليلا ميسرا بعيدا عن التعسف، علمًا بأن لفظ "لغة" في مثل هذه الجملة أي على كونها حالًا مما يكثر استعمالها عند الناس سواء كانوا من الناطقين بالعربية أم من الناطقين بغير العربية قديما وحديثا.

الإطار النظري

تعريف الحال

هي اسم نكرة منصوب يبين هيئة الفاعل أو المفعول به عند حدوث الفعل، حيث إنها تقع في جواب "كيف"، نحو قولنا: [أقبلَ عبدُ اللهِ ضاحكًا]، فكأن سائلا سألنا: [كيف أقبلَ عبدُ اللهِ؟]، فقلنا: [أقبلَ عبدُ اللهِ ضاحكاً] (ابن يعيش، ٢٠٠١). ومن أمثلتها نحو: [يتكلّم الطالبُ قَائِماً]، و[تقطف فاطمةُ الفراولةَ ناضجةً]؛ فلفظ "قائماً" في الجملة الأولى حال، منصوب بالفتحة؛ يبين هيئة الفاعل وهو الطالب. ولفظ "ناضجة" في الثانية حال، منصوب بالفتحة؛ يبين هيئة المفعول به وهو الفراولة.

فيسمى الفاعل أو المفعول به اللذان تبين الحال هيئتهما صاحب الحال. ويسمى الفعل الذي يعمل النصب في الحال عامل الحال.

أنواع صاحب الحال

لا ينحصر صاحب الحال في الفاعل والمفعول فحسب، بل قد يكون صاحب الفاعل أشياء متعددة منها:

١. نائب الفاعل، نحو: [ضُربَ الطفلُ باكيًا]؛ فلفظ "باكياً" حال، منصوب بالفتحة. فصاحب الحال هو نائب الفاعل أي الطفل.
٢. المبتدأ، نحو: [الطالب مجتهداً حاضرٌ]؛ فلفظ "مجتهداً" حال، منصوب بالفتحة، وصاحب الحال هو المبتدأ أي الطالب.
٣. الخبر، نحو: [هذا خاتمٌ ذهبًا]؛ فلفظ "ذهبًا" حال، منصوب بالفتحة. وأما صاحب الحال فهو الخبر أي خاتم. ثم إن العامل في الحال التي يكون صاحبها المبتدأ أو الخبر هو أفعال محذوفة. فالعامل في الجملة: [الطالبُ مجتهدًا حاضرٌ] يمكن تقديره "انْظُرْ إليه"، على معنى التنبيه. وفي

الجملة: [الطالب مجتهداً حاضرٌ] تقديره "أُشِيْرُ إليه"، على معنى الإشارة (ابن يعيش، ٢٠٠١).

وقد يكون العامل على المعاني الأخرى اللائقة بالحال كما في تقدير الجملة: [هذَا خَاتَمٌ ذَهَباً]، أي أُحِقُّهُ"، على معنى التحقيق.

٤. الاسم المجرور بحرف جر، نحو: [كتبتُ بالقلمِ متلونًا]؛ فلفظ "متلونًا" حال، منصوب بالفتحة. فصاحب الحال هنا هو الاسم المجرور أي القلم.

أقسام الحال

لقد انقسمت الحال من ناحية إفرادها وتركيبها إلى قسمين؛ الحال المفردة والحال الجملة. وإليكم تفصيل كليهما:

١. الحال المفردة، أي ليست جملة، نحو: [عاد الجيشُ سالمين].

ويشترط فيها النحاة بعض الشروط الآتية:

أوّلا: لا بدّ أن تكون اسماً ظاهراً، أي ليست ضميراً، كما في الأمثلة السابقة.

ثانيا: لا بدّ أن تكون نكرة، أي ليست معرفة، كما في الأمثلة السابقة.

ثالثا: لا بدّ أن تكون اسما مشتقًّا بمعنى الصفة؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل، وصيغة المبالغة:

- اسم الفاعل، نحو: [يتكلم الطالبُ قائماً]؛ فلفظ "قائماً" اسم فاعل، حال، منصوب بالفتحة.
- اسم المفعول، نحو: [رأيتُ البابَ مفتوحًا]؛ فلفظ "مفتوحاً" اسم مفعول، حال، منصوب بالفتحة.
- الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: [جاء محمدٌ رحيمًا]؛ فلفظ "رحيماً" صفة مشبهة باسم فاعل، حال، منصوب بالفتحة.
- اسم التفضيل، نحو: [الجملة ما تتركّب من كلمتين فأَكْثَرَ]؛ فلفظ "أَكْثَرَ" اسم تفضيل، حال، منصوب بالفتحة.

– صيغة المبالغة، مثل: [الأستاذُ علّامةً حاضرٌ]؛ فلفظ "علامة" صيغة مبالغة، حال، منصوب بالفتحة.

وقد تكون اسماً جامداً أي غير مشتق، بشرط أن يحتمل تأويلها إلى مشتق. وهي على الأنواع التالية:

– ما يدل على السعر، نحو: [اشتريتُ قلمَ الرصاصِ ألفَ روبيّةٍ]؛ أي مُسْعِراً بها.

– ما يدل على التفاعل، نحو: [كلّمتُه فَاهُ إلى فِيَّ]؛ أي مشافهًا له (ابن مالك، ٢٠٠١: ٢/٢٤٢).

– ما يدل على التشبيه، نحو: [رأيتُ خَالدًا أسدًا]؛ أي مُشْبِهاً بِه.

– ما يدل على الترتيب، نحو: [دخل الطلابُ واحدًا واحدًا]؛ أي مرتبين.

– ما يدل على أصالة الشيء أي على أصل لصاحبه، نحو قوله تعالى: (قَالَ ءَاَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيْنًاۚ) [الإسراء: ٦٦] أي مؤصلًا له الطين، ونحو: [هذا خاتمُك حديدًا]، أي "مؤصلًا له الحديد" (الأنصاري، ٢٠١١).

– ما يدل على فرع لصاحبه، نحو: [هذا حديدُك خاتمًا]، أي مُفَرَّعاً منه الخاتم.

– ما يدل على نوع لصاحبه، نحو: [هذا مالُك ذهبًا]، أي منوعًا منه الذهب.

– ما يكون موصوفًا، وتمسى الحال الموطئة لأنها تُوطِّأ للصفة بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [سورة مريم: ١٧] (ابن مالك، ٢٠٠١)

خامسا: ينبغي أن تتطابق مع صاحب الحال، إما في الجنس وإما في العدد، كما في الأمثلة التالية:

- [يتكلم الطالب قائماً]، و[يتكلم الطالبان قائمَين]، و[يتكلم الطلابُ قائمِين].
- [تتكلم الطالبةُ قائمةً]، و[تتكلم الطالبتان قائمتين]، و[تتكلم الطالبات قائماتٍ].

وهذا التطابق يكون في الحال المشتقة فقط، فلا تطابقَ بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة.

٢. الحال الجملة:

- الجملة الاسمية، نحو: [دخلتُ الفصلَ والأستاذُ موجودٌ فيه]؛ فلفظ "الأستاذ" مبتدأ، مرفوع بالضمة. ولفظ "موجود" خبر، مرفوع بالضمة. فجملة المبتدأ وخبره في محل نصب، حال. أما الواو الداخلة عليها فتسمى "واو الحال".
- الجملة الفعلية، نحو: [بكتْ المرأةُ تضحك]؛ فلفظ "تضحك" فعل مضارع، مرفوع بالضمة. وفاعله ضمير مستتر تقديره "هي". فجملة الفعل وفاعله في محل نصب، حال.
- شبه الجملة، وهي نوعان:

النوع الأول: الجارّ والمجرور، نحو: [ذهبتْ الطالبةُ إلى الجامعةِ بالجوالةِ]؛ فالباء حرف جر، مبني على الكسرة. ولفظ "الجوالة" مجرور بالكسرة. فجملة الجار ومجروره في محل نصب، حال.

النوع الثاني: الظرف والمظروف، نحو: [رأيتُ الطائرةَ بين السحابِ]؛ فلفظ "بين" ظرف مكان، منصوب بالفتحة، وهو مضاف. ولفظ "السحاب" مظروف، مجرور بالكسرة؛ على كونه مضافاً إليه. فجملة الظرف ومظروفه في محل نصب، حال.

وهناك نوعان آخران للحال يجدر بنا الذكر هنا لشيوعهما استعمالا دون أن نطيل الكلام عنهما لعدم علاقتهما بمحور الموضوع لهذا البحث، وهما الحال المصدر والحال الدالة على الزيادة والنقصان. فكلاهما يندرج تحت الحال المفردة إلا أن الأول جامدة والثاني مشتقة:

٣. الحال المصدر، نحو: [أتيتُه ركضًا]، أي راكضًا.

٤. الحال الدالة على الزيادة والنقصان، الأولى نحو: [تصدّقْ بدرهمٍ فأَكْثَرَ]، أي "فيزيد على ذلك أَكْثَرَ". والثانية نحو: [حرف المعنى ما يتركّب من حرفين فأَقَلَّ]، أي "فينقُص من ذلك أَقَلَّ (مصطفى الغلاييني، ٢٠٠٧; نضال بن إبراهيم آله رشي، ٢٠٠٩)

منهج البحث

إن الباحث في هذا البحث مستند إلى المنهج الوصفي التحليلي وهو عبارة عن طريقة لوصف المعلومات والبيانات عن ظاهرة معينة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، لأجل الحصول على نتائج علمية، ثم تحليل تلك المعلومات والبيانات الموصوفة وتفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (رجاء وحيد دويدي، ٢٠٠٠).

واستمد الباحث في جمع المعلومات والبيات من المصادر الأساسية والثانوية. فمن المصادر الأساسية كتاب المسائل السفرية في النحو لابن هشام الأنصاري، إذ إنه من أوضح الكتب النحوية في بيان كون "لغة" حالًا وترجيحها لها. وأما المصادر الثانوية هي الكتب النحوية التي تتناول مباحث الحال في اللغة العربية والكتب الأخرى التي تتصل بموضوع البحث. وفي تحليل البيانات استخدم الباحث طريقة مايلس وهابرمين (Miles and Huberman) التي تقسم مراحل التحليل إلى ثلاث وهي سبر البيانات وتقسيمها، عرض البيانات، تفسير البيانات وتبينها.

مناقشة البحث

وبعد أن تناول الباحث الحال ضمن الإطار النظري في البند السابق، فيتسنى له الآن الكلام عن الحال في الإطار التطبيقي حول إعراب لفظ "لغة" كما في الجملة: [الإعرابُ لغةً البيانُ]. فهذه المسألة مما يكثر فيه الخلاف بين النحاة. فلما عثرنا على أقوالهم المسجلة في كتبهم النحوية وجدنا أن معظم أقوالهم تتراوح بين خمسة أوجه (ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٣):

الوجه الأول: أن يكون إعراب "لغة" منصوبًا على نزع الخافض.

الوجه الثاني: أن يكون إعراب "لغة" تمييزًا.

الوجه الثالث: أن يكون إعراب "لغة" مفعولًا مطلقًا.

الوجه الرابع: أن يكون إعراب "لغة" مفعولًا لأجله.

الوجه الخامس: أن يكون إعراب "لغة" حالًا.

ومن بين تلك الأوجه الخمسة وجهان مشهوران عند المعربين وهو كون "لغة" منصوبًا على نزع الخافض وكونها حالًا. فالأول هو أقرب الوجوه تبادرًا إلى الذهن وأسرعها (ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٣: ٢١)، لأننا يسهل لنا القول بأن الجملة: [الإعرابُ لغةً البيانُ] تقديرها: [الإعرابُ في اللغة البيانُ]. فلفظ "لغة" أصله "في اللغة" فحذفت "في" ثم انتصبت "لغة" تشبيهًا بالمفعول به على حد قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [البقرة: ٥٨]، أي وادخلوا إلى الباب سجّدًا.

ومهما يكن ذلك، فإن القول بهذا الوجه فيه نظر. فعندما نلاحظه ملاحظة دقيقة نجد أن هناك أسبابًا من ضعف هذا الوجه، منها:

السبب الأول: إن إسقاط حرف من حروف الجر في كلام العرب أمر سماعي وليس قياسيًا، إلا إذا لحقته "أَنَّ" و"أَنْ" كما بينه ابن مالك (٢٠٠٧) في ألفيته قائلًا

وعدِّ لازمًا بحرفِ جرّ وإنْ حُذفْ فالنصبُ للمنجَــرِ
نقلًا وفي أَنَّ وأَنْ يطّرِدُ معْ أَمنِ لَبسٍ كعَجِبتُ أنْ يَدُوا

فإسقاط حرف الجر غير المقترن بـ"أَنَّ" أو "أَنْ" سماعي، والسماعي يحفظ ولا يقاس. فيتضح لنا أن إسقاط "في" في الجملة السابقة غير سائغ، لعدم وروده في كلام العرب مع أن استعمال "لغة" وأشباهها في مثل هذه الجملة مستمر في كلامهم (الأنصاري، ١٩٨٣)

السبب الثاني: إن إسقاط حرف الجر لا يلزم تنكير المجرور، بل بقي تعريفه إذا كان معرفة. ولنا شواهد كثيرة تدل على ذلك منها قوله تعالى كما سبق ذكره وقوله أيضًا في الآيات التالية:

- يٰقَوْمِ ادْخُلُوا الْاَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ [المائدة: ٢١]، أي إلى الأرض.
- وَاخْتَارَ مُوْسٰى قَوْمَهٗ سَبْعِيْنَ رَجُلًا [الأعراف: ١٥٥]، أي من قومه.
- اَلَآ اِنَّ ثَمُوْدَاۗ كَفَرُوْا رَبَّهُمْ ۗ [هود: ٦٨]، أي بربهم.

وكل من المنصوبات الواردة في الآيات لم يزل تعريفها وإن حذفت حروفها الجارة. وذلك بخلاف "لغة" التي تكون نكرة، فلا يصح القول بتقدير "في" فيها. ولو صح تقدير "في" هنا لزال التعريف هناك، فالأمر ليس كذلك إذ المنصوبات الواردة في الآيات جميعها معارف.

وأما الوجه الثاني وهو كون "لغة" حالًا فرغم أنه ليس أقرب الوجوه تبادرًا إلى الذهن إلا أنه أقربها مسلكًا إلى قواعد العربية الراسخة المتينة، لأن الحال في الأصل لا بد من أن تكون نكرة إذ هي خبر في المعنى والخبر لا يحتاج إلى التعريف لكونه متممًا لمعنى المخبر عنه، أو لئلا تلتبس بالصفة (الأنصاري، ٢٠١١) فلقد رجح ابن هشام هذا الوجه وحاول تعليل كون "لغة" حالًا في كتابه المسمى بالرسائل السفرية في النحو مبينًا فيه أن الأصل: [موضوعَ أهلِ اللغة]، فيكون تقدير الجملة: [الإعراب موضوعَ أهلِ اللغة البيانُ]، ثم حذف المضافان على حد حذفهما في قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ اَثَرِ الرَّسُوْلِ﴾ [طه: ٩٦]، أي من أثر حافر فرس الرسول. ولما أنبي المضاف إليه الأخير وهو اللغة عن المضافين اللذين أولهما الحال وهو "موضوع" وجب تنكيره لنيابته عما في حقه التنكير، كما في قولهم: [قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها]، والأصل: [ولا مثلَ أبي الحسنِ لها]، ثم جرد "أبو الحسن" عن أداة التعريف لنيابته عن "مثلَ" (الأنصاري، ١٩٨٣) وشرح ابن هشام أيضًا أننا يمكن لنا أن نقدر مضافًا واحدًا للمجرور ونقول إن الأصل: [موضوعَ اللغة]، فتقدير الجملة: [الإعرابُ موضوعَ اللغة البيانُ]، على نسبة الوضع إلى اللغة مجازًا أي على سبيل المجاز العقلي (الأنصاري، ١٩٨٣).

وبالرغم من كون "لغة" حالًا هو الوجه الأرجح من بين الأوجه الأخرى إلا أن القول بحذف المضافين وتنكير "لغة" لنيابتها عن المضاف الأول الذي في حقه التنكير قد يؤدي إلى التعسف إذ إننا لا يمكن لنا إدراكه إلا بعد تأمل عميق ودقيق.

فمن المعروف أن الحال هي خبر في المعنى، من حيث أن القائل في نحو: [هذا الطالب راكبًا]، يريد بلفظ "راكبًا" الإخبار عن الطالب كما أن قوله: [هذا الطالب راكبٌ] يريد به الإخبار عنه أيضًا، إلا أن الأول الإخبار عن حال الطالب وهو في حال الركوب (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٤/٢. أبو حيان، ٢٠٠٩: ٦/٩)، والثاني الإخبار عن الطالب ذاته وهو راكب.

فعندما يكون الخبر متأتيًا بالمشتق والجامد فكذلك تتأتى الحال بهما، قال ابن مالك (٢٠٠١: ٢٤٠/٢): "وإنما كان الحال جديرًا بوروده مشتقا وغير مشتق، ومنتقلا وغير منتقل، لأنه خبر في المعنى والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقا وجامدا، ومنتقلا وجامدا، فكان الحال كذلك". وإذا كان الأمر كذلك فيسهل لنا إعراب لفظ "لغة" في قوله: [الإعراب لغة البيان] – رغم جمودها – بأنها حال بدون تكلف ولا تعب. ولكن هناك نكتتان لطيفتان ينبغي أن نلتفت النظر إليهما:

الأولى: أن حقيقة الحال أنها تدل على الهيئة، والهيئة تتحمل الحدث وصاحبه. فلا يدل على الحدث وصاحبه إلا المشتق لتضمنه معنى الفعل المشير إلى الحدث والصفة المبينة للموصوف (ابن يعيش، ٢٠٠١)، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرها من الأسماء المشتقة، أو الجامد ولكنه في تأويل المشتق (ابن الناظم، ٢٠٢٠). ولكنه يجدر ألا يكون التأويل متكلفًا أي غيرَ محتمل على نوع من التعسف (المرجع السابق: ٢٢٩). ومعنى ذلك أن تأويل الحال الجامدة بالمشتق يتأتى عن طريق الإلمام بلازم معناها أو التعرف على ما يقتضيه السياق دون إجراء عملية الإضمار المتكلفة. ففي المثال: [قرأت الكتاب صفحةً صفحةً]، فنتعرف ضمن لازم معنى مركب الجامدتين على أنه يدل على الترتيب، فنؤولهما عندئذ إلى معنى المشتق أي مرتبًا بالصحفة أو في حال الترتيب بالصفحة. وهكذا حتى يتسنى لنا إدراك كون "لغة" حالًا مع أنها جامدة كما في الجملة السابقة، وذلك عن طريق لازم معنى "لغة" وهو أنها تدل على أصالة اللفظ، فالمراد بالأصالة هنا الوضع بالنسبة إلى كون "الإعراب" لفظًا من ألفاظ العربية، فمعنى الجملة: [الإعرابُ – مؤصلًا له اللغةُ أو موضوعًا من اللغةِ أو في حالِ وَضعِ اللغةِ – البيانُ]. وكذلك نقيس على سائر الجوامد الواقعة حالًا مثل "اصطلاحًا" و"شرعًا" و"حقيقة" و"مجازا" من حيث أنها حالات.

الثانية: ولما كانت الحال دالة على هيئة صاحبها، والهيئة تتحمل الحدث وصاحبه، فلا يدل المصدر عليهما لأن المصدر يشتمل على الحدث فحسب دون الصفة. فورود المصادر أحوالًا كما في أقوال العرب: [أتيته ركضًا]، و[كلمته شفاها]، و[قتلته صبرًا] من الأمور السماعية (ابن مالك، ٢٠٠١; ابن يعيش، ٢٠٠١). وذلك مهما كانت المصادر يمكن تأويلها إلى المشتقات كما في الجوامد إلا أنه قليل من القليل. فما أشد قلة أو ندرة يحفظ ولا يقاس. فالمحاولات في قياس ذلك قياسًا مطردًا نوع من التعسف فيستبعده جمهور النحاة.

الخاتمة

وبعد أن أسلفنا ذكر بيانات البحث وعرضها وتفسيرها في البنود السابقة فنتمكن في هذا البند من استنتاج نتائج البحث منها أن زعم كون "لغة" منصوبًا على نزع الخافض غير سديد لأن حذف الخافض قائم على السماع فلا يطّرد مع أن ورود "لغة" وأشباهها في مثل الجملة المذكورة شائع عند العرب ومستمر إلى يومنا الحاضر. ثم أن حذف الخافض لا يستلزم تنكير الاسم المجرور بينما كانت الحال لا بد من كونها نكرة. فإذا كان الأمر كذلك فبطل كون "لغة" منصوبًا على نزع الخافض وتعين كونها حالًا. وأما مجيء "لغة" جامدة فلا يمنع من ذلك، لأن الجامد لما أمكن تأويله إلى معنى المشتق فلا حرج من كونه حالًا.

المصادر والمراجع

ابن الناظم. (٢٠٢٠). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن مالك. (٢٠٠١). *شرح التسهيل*. تحقيق: محمد عبد القادر عطا & طارق فتحي السيد. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام الأنصاري. (١٩٨٣)، *المسائل السفرية في النحو*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش. (٢٠٠١). شرح *المفصل للزمخشري*. تحقيق: إميل بديع يعقوب. ج2. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

رجاء وحيد دويدي. (٢٠٠٠). *البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية*. ط١. دمشق: دار الفكر.

رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي. (١٩٩٦). شرح *الرضي على الكافية*. تحقيق: يوسف حسن عمر. ج١. ط٢. بنغازي: جامعة قاز يونس.

زكريا بن محمد الأنصاري. (٢٠١١). *الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة*. *تحقيق:* وليد بن أحمد بن صالح الحسين. ج١. ط١. بيروت: دار ابن حزم.

مصطفى الغلاييني. (٢٠٠٧). *جامع الدروس العربية. ط١*. بيروت: دار الفكر.

نضال بن إبراهيم آله رشي. (٢٠٠٩). *القول الأزهر في إعراب كلمة فأكثر*. ط١. دمشق: دار البيروتي.